ويأتي هنا جميع ما قالوه في قطع ذلك من حرم مكة الآتي في الضمان فإنه الجديد المعتمد نقلا وأنه لا ضمان هنا بصيد ولا نحو والقديم الضمان واختاره جماعة لأخبار صحيحة فيه لا تقبل التأويل ومن ثم كان القول بعدم حرمة ذلك أصلا فضلا عن الضمان عجزا كأرض الحل في غاية السقوط لضعيف المخالفة لصرائح الأحاديث الصحيحة ولعله عذر قائله أنها لم تبلغه ويسن التزام ضمان ذلك خروجا من خلاف من أوجبه لقوته كما تقرر

الثالثة عشر حد حرم المدينة كما في خبر الصحيحين ما بين عير وهو مشهور وثور وهو جبل صغير خلف أحد وهم من وهم رواته ظنا منه أن ثورا بمكة فقط وما بين لابتيها وهما الحرتان المشهورتان

الرابعة عشر من الأحاديث الباطلة التي وضعها بعض الفجرة من زار قبري وجبت له شفاعتي وزار إبراهيم في عام واحد ضمنت له الجنة وزيارة الخليل صلى الله على نبينا وعليه وسلم وعلى سائر الأنبياء قربة مستقلة لا تتعلق بها بالحج وكذا زيارة نبينا صلى الله عليه وسلم ومن الباطل أيضا ما زعمه بعض الجهلة أن من زار قبره بعد الحج تقدس حجته أو لا تتعلق بها بالحج ولا بل هي قربة مستقلة أيضا

الخامسة عشر لو نذر زيارة قبر نبينا صلى الله عليه وسلم لزمه الوفاء بها وظاهر أنه يعتبر في اللزوم هنا من الاستطاعة ما يعتبر في الحج المنذور واللزوم هنا متفق عليه على ما قاله ابن حجر بخلاف نذر زيارة قبر غيره صلى الله عليه وسلم فإنه في اللزوم وجهين قال السبكي وحكاية الاتفاق هي الحق أي للأدلة الخاصة فيها كما علم مما مر على أن العلة في القربة المنذورة المقصودة

المتأكدة التي لا يأتي بها الأعلى وجه العبادة وكل قربة كذلك يجب بالنذر اتفاقا وقبور سائر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم وغيرهم ممن يسن زيارته كذلك واشتراط كون المنذور مما وجب جنسه بالشرع قول شاذ فلا ينظر إليه على أن زيارته صلى الله عليه وسلم وجب جنسها وهو الهجرة إليه في حياته وما نقل عن مالك رضي الله عنه أنها لا يلزم بالنذر لا ينافي بتقدير صحته عنه في كونها قربة الذي صح عنه وعن سائر علماء المسلمين كما مر أن النذر لا يوجب سائر القرب بل قربا مخصوصة كما هو مقرر في محله على أن عبارة المختصر وهو العمدة عندهم وإنما يلزم به ما ندب وهي كما ترى ظاهرة في خلاف ما نقل عن مالك وقد صرح بعض أئمة المالكية بأن المشي إلى المدينة للزيارة أفضل من المشي إلى الكعبة وبيت المقدس أي للزيارة وهذا يؤيد عبارة المختصر المذكورة كما هو ظاهر

السادسة عشر لو نذر الذهاب أو الإتيان ونحوهما إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى المسجد الأقصى لم يلزمه بل يسن له على الأصح لأن ذات الذهاب إليها ليست قربة مستقلة في نفسها وبه فارق نذره لمسجد مكة لو نعم من حرمها إذ هذا يجب قصدا بالنسك أو يسن فكان قربة مقصودة في نفسها ولو نذر إتيانه عينا كان في أحد المسجدين الأولين لزمه كالثالث لأنه عبادة مستقلة مختصة بالمسجد فإذا كان له فضل ولها مزيد ثواب فكانه التزم فضيلة في العبادة الملتزمة ونحو الإتيان فيما ليس كذلك

السابعة عشر قال العلماء ينبغي للزائر أن يختم القرآن بالمدينة قبل خروجه منها فقد كان السلف